

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد ٨٤

قياس

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي

للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون

الدكتورة أماني قنديل

أستاذة العلوم السياسية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

المحتويات

٩	تقديم المدير العام.....
١١	مقدمة: الأهمية والمنهجية.....
٢١	الفصل الأول- موقع تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي في الخريطة المعرفية والمتطلبات.....
٢٣	أولاً - التوجهات العامة للأدبيات الغربية من منظور علاقتها بدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي.....
٣٠	ثانياً- قراءة نقدية للأدبيات العربية من منظور علاقتها بالإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٤٠	ثالثاً- ماذا نقول لنا هذه القراءة النقدية؟.....
٤٤	رابعاً- المتطلبات الأساسية لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٦١	الفصل الثاني- نظريات ومفاهيم قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي.....
٦٣	أولاً - المفاهيم الرئيسية.....
٦٩	ثانياً- إمكانات تطوير مؤشرات القياس في الواقع العربي.....
٧٢	ثالثاً- النظريات التي توجه دراسات الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٧٩	رابعاً- نماذج تطبيقية لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.....
٩١	الفصل الثالث- واقع وإمكانات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.....

أولاً - ملامح القطاع الأهلي وتوجهاته في دول مجلس التعاون الخليجي.....	٩٧
١. السياق التاريخي لنشأة وتطور القطاع.....	٩٧
٢. حجم القطاع الأهلي.....	١٠٠
٣. مجالات النشاط الأهلي وأولوياتها.....	١٠١
٤. تعدد الكيانات والمبادرات الأهلية ضمن التشريعات.....	١٠٣
٥. اختلاط في التصنيف الرسمي لمجالات النشاط الأهلي..	١٠٥
ثانياً- متطلبات وامكانات تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.....	١٠٧
١. التعامل مع الإشكالية المزدوجة.....	١٠٧
٢. خطوات وإجراءات استراتيجية تتجه نحو تقدير القيمة..	١١٠
٣. إعادة نظر "لأسس" تصنيف مجالات النشاط.....	١١٢
الفصل الرابع- القضايا المركزية التي ينبغي أن يتوجه إليها قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلي.....	١١٥
أولاً- الدراسات الميدانية السابقة لدول مجلس التعاون وأبرز نتائجها.....	١١٧
ثانياً- قضايا وأبعاد مهمة للدراسة الاستطلاعية ضمن هذا العمل (٢٠١٣).....	١٢١
ثالثاً- توفير متطلبات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظومة المؤشرات المقترحة.....	١٣٧
مناقشة ختامية، وتوصيات.....	١٤٧
ملحق (تقدير القيمة الاقتصادية والاجتماعية للجمعيات الأهلية في الجمهورية اليمنية).....	١٥٣
المراجع.....	١٦٩

تقديم المدير العام

زاد عدد إنتشار المنظمات الأهلية التطوعية في جميع دول مجلس التعاون بما فيها الجمهورية اليمنية وتنوعت أشكالها ومجالاتها والتي أصبحت تقدر في مجموع الدول الأعضاء بما يقارب العشرة آلاف جمعية أهلية تعمل في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية ورياضية ودينية وتنموية ورعائية متنوعة، والتي تسهم بشكل أو بآخر في التنمية وخاصة تلك التي تعمل في مجال الرعاية والرفاه الاجتماعي، وتعمل على تحسين معدلات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ومواجهة حاجات الفئات الأقل حظاً.

وقد أدرك مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية التعرف على مدى الاسهام الاقتصادي والاجتماعي الذي تسهم به المنظمات الأهلية التطوعية الخليجية في التنمية البشرية وقياسه على شكل أرقام كمية وفق معايير وأسس علمية في حساب الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني ومنظماته في الناتج الوطني أو القومي.

من هنا جاء قرار المجلس الوزاري الاجتماعي بالدول الأعضاء بضرورة إعداد هذه الدراسة حول قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون وذلك للتعرف على قيمة اسهام القطاع الأهلي في الدخل القومي والحسابات القومية من خلال معرفة مدى اسهام القطاع في توفير فرص العمل والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين مقاسة بمتوسط أجور العاملين وعدد وطبيعة المستفيدين من الخدمات التي يقدمها القطاع وقيمة مشروعات القطاع واسهامها في توليد الدخل القومي وكذلك التحويلات التي يحصل عليها القطاع وغيرها.

وتعد هذه الدراسة غير مسبوقة على مستوى دول مجلس التعاون تتناول قضية الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية موزعة على أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة المنهجية والخلاصات الختامية للدراسة.

تناول الفصل الأول مفهوم القياس وكيفية صياغة مؤشراتته لحساب الاسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني والاشكاليات المنهجية والميدانية التي تواجه هذا النوع من الدراسة على الساحة العربية في مختلف بلدانها.

في حين يأتي الفصل الثاني ليعرض النظريات ومفاهيم القياس المعتمدة في الأدبيات الغربية وكيفية الاستفادة منها في دراسة الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي.

أما الفصل الثالث فيستعرض واقع وامكانيات قياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتفاوت بين بلد وآخر في حجمه وقدراته وامكانياته وفي مستويات ثقافة التطوع والعطاء وذلك استناداً لبيانات ومعلومات الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون.

ينتهي الفصل الرابع لمناقشة قضايا مركزية تمس العلاقة التفاعلية بين المنظمات الأهلية من جانب والدولة والسوق والمجتمع من جانب آخر وفقاً لدراسات ميدانية سابقة وأيضاً لمعطيات البيانات المقدمة من القطاع الأهلي الخليجي ذاته. وينتهي الفصل إلى متطلبات القياس للإسهام الاقتصادي ومؤشراتته في دول المجلس، كما تنتهي الدراسة بملحق حول تقدير قيمة الاسهام الأهلي في الجمهورية اليمنية.

لا يسع المكتب التنفيذي إلا أن يعبر عن تقديره وشكره للدكتورة أماني قنديل أستاذة العلوم السياسية المتخصصة في علم المجتمع المدني، على الجهد العلمي المتميز الذي يشكل إنتاجاً علمياً جديداً على المستوى الخليجي في قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي ووضع مؤشراتته ومعاييرته لتقدير المدى التنموي للقطاع الأهلي في دول المجلس، والشكر موصول لتعاون واستجابة الجهات المعنية بالدول الأعضاء على توفير المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الشأن.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى "الاقتراب" من تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، ونحن نقول "الاقتراب التحليلي من الموضوع"، لأننا نستهدف قياس إسهام هذا القطاع - والمتوافق حوله عالميا بالقطاع الثالث - في عملية التنمية البشرية، وهذه الدراسة "خطوة" في هذا الاتجاه.

أ- المهم في البداية التأكيد على عدة أمور، قد يرد بعضها تفصيلا فيما بعد:

أولها: أن القياس measuring عملية صعبة ومعقدة، ولكنها ليست مستحيلة، فالقياس يقع في قلب التقييم evaluation، وهو يبدأ من الواقع ليصل إلى مجموعة مؤشرات indicators تكشف لنا مدى إسهام القطاع الأهلي في عملية التنمية البشرية. ويقول آخر صياغة منظومة من العوامل كل منها له دلالة، تحدد بشكل دقيق "أوزان" كل منها في التأثير على فاعلية القطاع الأهلي التطوعي من جهة، وقوته الاقتصادية والبشرية والتنظيمية (القدرة capacity) من جهة أخرى.

ثانيها: أن الاقتراب من تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، يمثل نقلة نوعية لدراسة هذا الموضوع، حيث نبتعد عن "التعميم"، و"الخطابات" الإعلامية والسياسية التي "تطرح" علينا وتؤكد على "أهمية" القطاع الأهلي في التنمية البشرية، دون أن نعرف على وجه الدقة ما تأثيره أو إسهامه في الدخل القومي؟ ما قيمة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها؟ وما النفقة البديلة لهذه الخدمات (في الصحة أو التعليم أو الرعاية الاجتماعية) في حالة تقديم الحكومة أو القطاع الخاص؟ ما حجم فرص العمل التي يتيحها القطاع الثالث؟ ما الفئات الرئيسية المستهدفة؟ وما تأثيره في إحداث التغيير الاجتماعي المأمول، وكيف نقيس فعالية دور بعض منظمات هذا القطاع في التنقيف والتوعية الحقوقية؟

ثالثها: أن القياس الذي نستهدفه في النهاية، لتحديد الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، والذي يفترض أن يحقق ضمن أهدافه تطوير فعالية هذا القطاع في التنمية البشرية، له متطلبات وشروط، وهو في الحالة العربية قطاع يواجه إشكاليات وتحديات بعضها يتعلق مباشرة بغياب جانب من هذه المتطلبات:

منها على سبيل المثال توافر بيانات ومعلومات تتسم بالمصداقية والشفافية، الإفصاح عن مصادر التمويل وأوجه إنفاقها، قواعد بيانات دقيقة تحرص عليها المنظمات الأهلية من جانب والحكومات

من جانب آخر. ومن ثم يمكن أن نتفهم منذ البداية إشارتنا الأولى إلى أننا نستهدف "الاقترب" من قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، والذي يعد خطوة رئيسية للدفع بهذه الدراسات قدماً.

إن الملاحظات الثلاثة السابقة تلفت اهتمامنا إلى أننا - رغم صعوبات تحيط بهذا العمل - إلا أننا نتصدى للتعامل معها، باعتبارها جزء من الواقع العربي والذي نتفاعل معه، بحثاً عن مؤشرات يمكن الاستناد إليها لقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث. هو خارج "السوق" وخارج "الحكومة" لكنه يتفاعل معهما في سياق اجتماعي واقتصادي، نسعى إلى معرفته ونتحرك في هذا الاتجاه بخطوات متواضعة.

ب- نحن إزاء عمل علمي يكتسب أهميته بشكل رئيسي من مصادر معرفية وأخرى ترتبط بالانتمية البشرية، ويمكن تفسير ذلك من الاعتبارات التالية:

١. إن العالم يشهد تحولات ومتغيرات كبرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتكنولوجية، اعتدنا التعبير عنها "بالعولمة" منذ مطلع الألفية الثالثة. ومع بداية العقد الثاني من هذه الألفية، وتغيرات الخريطة السياسية والاقتصادية، ومجموعات "الفاعلين الجدد"، وعمليات الحراك الاجتماعي والسياسي، والتهميش المتزايد لقطاعات عريضة من المجتمع، بل وعمليات الإقصاء لأطراف كانت من قبل فاعلة ومؤثرة، بدأت تسقط وتتهوى

نماذج paradigms كانت سائدة في العلوم الاجتماعية (خاصة في السياسة والاقتصاد) وارتبط ذلك بمراجعات نقدية للأدبيات السائدة، وحركة تجديد فكري كبرى. يهمننا في إطار تناولنا - لما يتم التوافق حوله بالمجتمع المدني - أن نشير إلى أن هذه الدراسة لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي (أو القطاع الثالث)، ترتبط من عدة وجوه بالتجديد الفكري والمراجعات النقدية... ولعل أبرز مظاهر هذا الارتباط هو سعينا إلى تحديد وزن المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية في عملية التغيير الاجتماعي المنشود والإصلاح الديمقراطي، دون مبالغة، ودون تهوين.

٢. إن فتح باب التقييم لأداء القطاع الثالث، و"الاقتداء" بمؤشرات تقيس إسهامه في التنمية بالمفهوم المتسع (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، يشكل في واقع الأمر أبعاد الدور لأحد الفاعلين actors في الساحة الوطنية والعالمية - وهو المجتمع المدني - والذي صورته الأدبيات الغربية (والعربية إلى حد ما) باعتباره "العصا السحرية" التي تصنع الديمقراطية وتتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، ودون التنبيه إلى علاقته بالسوق من ناحية، وعلاقته بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة من ناحية أخرى.

٣. هناك بعد آخر مهم يشكل قيمة مضافة لهذا العمل الذي يستهدف قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، وهو يتعلق بتخصيص الموارد، والتي هي نادرة وفقا للقواعد

الاقتصادية، لنقترب من مدى الرشادة التي تحكم عملية التخصيص، وأولوية المجالات أو الأنشطة التي تركز عليها، وعلاقتها بتحديات التنمية البشرية. ما مدى اهتمامها بتمكين المواطن؟ ما الفئات المهمشة التي تتوجه نحوها؟ آليات تعاملها مع هذه الفئات؟

٤. لعل أحد الأبعاد شبه الغائبة في أدبيات المجتمع المدني هو العلاقة بين السياسات العامة public policies والفعل المدني civic action، وهذه العلاقة تصبح محلا لاهتمام دراسة تتبنى تقدير الإسهام والاقتصادي للقطاع الأهلي. نحن هنا إزاء مراجعة نقدية لأحد الأفكار المهمة التي تذهب إلى أن: "كل دولة تصنع مجتمعها المدني". هل هذا القول صحيح على إطلاقه؟ هل ينطبق على حالة المنطقة العربية من المنظور السياسي، ومن المنظورين الاقتصادي والاجتماعي أيضا؟ هنا فإن البحث في علاقة المنظمات الأهلية بالسياسات العامة يحدد لنا بعض الإجابات، سواء بمعرفة الدور الضابط المؤثر في السياسات Advocacy role، أو الشراكة partnership أو سد الثغرات في أداء الدولة Policy gaps أو ما يمكن أن نطلق عليه "ترويض المجتمع المدني"، ليسير في مسارات تتوافق مع سياسات الدولة.

٥. إن الدراسة بلا شك هي خطوة في تراكم معرفي متميز، شهده هذا المجال البحثي في الدول العربية، والذي بدأ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالكشف عن ملامح الواقع، ثم

التطور الكمي والكيفي للقطاع الأهلي، وانتقل إلى دراسات التقييم والفاعلية والقياس، مستخدماً أدوات بحثية متعددة. ومن خلال هذه الدراسة في منطقة محددة - وهي دول مجلس التعاون الخليجي- نسعى لتقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي، ونفكر بطريقة مختلفة للوصول إلى مؤشرات للقياس، في حدود ما هو متاح لنا من بيانات ومعلومات.

٦. إن هناك مخاطر كبرى تقترب وتهدد المنطقة العربية على وجه العموم، وأوضحتها دراسات حديثة لدول مجلس التعاون الخليجي (منها التركيبة السكانية واختلال المنظومة القيمية، الانتماء الوطني، تهميش النساء، الفقر والاستبعاد الاجتماعي بصورة جديدة، وارتفاع مؤشرات الطلاق وتفكك الأسرة ... إلخ)، هذه المخاطر وغيرها سواء في المنطقة العربية ككل أو دول مجلس التعاون الخليجي، تستلزم مؤشرات جديدة ترتبط بالواقع العربي^(١)، لقياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي من منظور قدراته الاستباقية للتعامل مع المخاطر، أو قدراته الاستجابية كما تستلزم مؤشرات لقياس المسؤولية المجتمعية، وقياس فعالية الشراكة مع الأطراف^(٢).

إن التقديم السابق لهذا الجهد المتواضع الذي يركز على إمكانات تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي في المنطقة العربية ككل، وفي دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، هو خطوة جديدة تضيف إلى التراكم

المعرفي للأدبيات العربية من جانب، وللأدبيات الغربية التي اهتمت "بالقطاع الثالث" من جانب آخر.

إن الدراسة رغم ما يحيط بها من صعوبات تتلخص في "محنة البيانات"، تسعى إلى إبراز ملامح الواقع وتوفير مؤشرات للقياس، يمكن أن تسهم في تقدير الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية. إن التحدي هو الاستفادة من التراكم العلمي المعنى بهذا المجال البحثي "وتوطين مؤشرات للقياس".

٧. ما المنهجية التي تستند إليها الدراسة؟

يعتمد هذا العمل على الأدبيات الغربية، والأخرى العربية التي تراكت عبر العقدين الماضيين، للوقوف على المفاهيم والنظريات التي اهتمت بهذا المجال البحثي، والذي يتسم بتعدد وتداخل الاقتربات من جانب العلوم الاجتماعية (السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، التاريخ، القانون). ولنتذكر أن القياس هو قلب عملية التقييم evaluation، ولنتذكر أيضا أننا معنيون بالمجتمع المدني، وهو "ظاهرة اجتماعية اقتصادية ثقافية وسياسية بامتياز"، ومن ثم فإن مفاهيم مثل الفعالية والقياس والتقييم والمؤشرات، وغير ذلك سوف تكتسب بعض الخصوصية حين نربطها بكيان/ كيانات تطوعية إرادية تستهدف النفع العام، وذلك في سياق ثقافي اجتماعي اقتصادي

محدد. وهو ما دفعنا إلى استخدام مفهوم "توطين المؤشرات" وليس تطبيق حرفي لمؤشرات بدت جيدة في مشروعات غربية مماثلة.

إضافة إلى المراجعة النقدية للأدبيات، وتوظيفها في السياق العربي، فإن الدراسة هذه التي نقدم لها - ونعتبرها خطوة متواضعة للتطور البحثي - سعت إلى توظيف أدوات ميدانية للكشف عن الواقع. ومن ثم كان تصميم استمارة بيانات، تضم عدة أسئلة موزعة على محاور رئيسية، استجابت لها ٦٠ منظمة أهلية* (في البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عمان، قطر)، وتمثلت أهدافها في اختبار ما يلي:

- الإفصاح عن مصادر تمويلها، وحجم ميزانياتها.
- فرص العمل التي توفرها المنظمات.
- حجم التطوع.
- أولويات اهتمامها.
- قدراتها البشرية والمالية والتنظيمية.
- توافر التوثيق وقواعد البيانات على مدى زمني.
- العقبات التي تواجهها، ثم التوصيات التي وردت في الاستجابات.

* إن هذه الدراسة الميدانية تمت بالتعاون مع مكتب متابعة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين)، وبتنسيق مع المسؤولين بالأجهزة الحكومية المعنية، إلا أن التجاوب مع الاستبيان من جانب المنظمات الأهلية جاءت للأسف محدودة.

إن المحاور السابقة، والاستجابات التي جاءت من العمل الميداني، هي بمثابة "اختبار للواقع" من جهة والكشف عن إمكانات تطويره من جهة أخرى، والكشف عن إمكانات قياس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث.

الخلاصة إذن إن دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي، هي خطوة على طريق تحديد وزن هذا القطاع في التنمية البشرية، تكشف عن ملامح الواقع من جهة وتستهدف ترشيد عمله وتطويره من جهة أخرى. الدراسة من هذا المنظور، تتبنى اقترابات approaches متكاملة - سوف نتعرف عليها فيما بعد- وتجتهد لبناء منظومة مؤشرات لقياس تأثير القطاع وفعاليته، تتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، الذي تواجدت فيه، وخلقت من "رحمه". والفصل الأول المعني بالمراجعة النقدية للأدبيات الغربية والعربية، سوف يحدد موقع هذا العمل العلمي على خريطة الأدبيات، ومسار تطورها.

* * *

المراجع:

١. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٧٥)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠١٣).

٢. التقرير السنوي الحادي عشر "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٣).

3. Joseph M.Petrosko, "measurement" in Sandra Mathison, Encyclopedia of evaluation, Sage Publication, (NY: 2005).

٤. جون اهرنبرج، المجتمع المدني - التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٣٧٥-٣٨٢.

٥. د. أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨)، ص ٩١-٩٣.

٦. التقرير السنوي التاسع "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٠).

7. Lester M. Salmon & Helmut K. Anheier, The Emerging Sector, an overview, the Johns Hopkins University, (Baltimore: 1994).

٨. التقرير الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، م. س. ذ، ص ٢٥-١٥.

٩. راجع الموقع الإلكتروني للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، للتعرف على تعدد وتنوع الإصدارات العلمية لها: www.shabakaegypt.org

١٠. د.أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: ١٩٨٣)، د محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة: ١٩٩٠).

١١. لمزيد من التفاصيل عن دراسات جماعات المصالح، راجع: د. أماني قنديل، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٦). راجع أيضا لنفس الكاتبة: سلسلة دراسات جماعات رجال الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة: ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥).

١٢. د. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ١٩٩٢).

13. Helmut K.Anheier & Lester Salmon (eds), The Nonprofit Sector in the Developing World, Manchester University Press, (1999).pp 1-12

١٤. د. أمانى قنديل، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية، دراسات حالة (الأردن، لبنان، مصر، تونس)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٥. د. أمانى قنديل، العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ١٩٩٨).

١٦. د. أمانى قنديل وآخرون، تقييم أداء منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨).

١٧. د. أمانى قنديل، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١٠).

18. Helmut K.Anheier & Lester Salmon, op. cit, p 3

19. Denis Ryoung & Richard Steinberg, Economics For Non-profit sector, The Foundation centre, (New York: 1995). p.p 35-45.

٢٠. بخصوص تصنيف أجيال المنظمات الأهلية، والمجموعات التي تضمها، راجع: أمانى قنديل، المجتمع المدني في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠٠٠).

٢١. للتعرف على إشكالية التعريف والخلط في تصنيف أنشطة المنظمات الأهلية، راجع: التقرير السنوي العاشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠١٢)، والتقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠١٣).

22. Lester Salmon & Helmut K. Anheire, The International Classification Of Non Profit Organizations, Working paper N.19 (Baltimore: 1996).

23. Sandra Mathison, Encyclopedia of evaluation, Sage Publication, (NY: 2005),

24. Helmut Anheier, Civil Society, Measurement, Evaluation, Policy, (Civicus:2004)

٢٥. خصوص مفهوم الدمج بين الكفاءة والفاعلية راجع: د. أماني قنديل, مؤشرات فاعلية المجتمع المدني, م.س.ذ. ص ٢٣-٢٤
26. Encyclopaedia of Social Measurement, University of Texas, Vol3 (2005), P.933
27. James C. Mac David, Program evaluation and performance measurement, Sage publications (2006).
28. David Byrne, Encyclopaedia of Social Measurement, op.cit, 785-788.
٢٩. د.أماني قنديل وآخرون, الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في المنظمات الأهلية العربية في الدول العربية., م.س.ذ.
٣٠. د. أماني قنديل, المجتمع المدني العربي, منظمة سيفكس العالمية, دار المستقبل العربي, (القاهرة: ١٩٩٥).
٣١. بخصوص تأثير السياسات الاقتصادية على مجالات نشاط المنظمات الأهلية, راجع: التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية (مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية), (القاهرة: ٢٠٠٤).

٣٢. د. أمانى قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١١)، ص ٤١-٥٠.

٣٣. بخصوص تفاعلات الطبقة المتوسطة والحراك الاجتماعي مع المجتمع المدني، راجع: التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن المخاطر الاجتماعية، م.س.ذ، ص ٥٥-٥٦.

٣٤. دليل المؤسسات غير الربحية في نظم الحسابات القومية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، (نيويورك: ٢٠٠٥) ص ٢-٦.

٣٥. ورشة عمل "القطاع الثالث وتصنيف الإحصاءات"، برنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة جونز هوبكنز، (بون: ٢٠٠٧).

36. Amani Kandil, The non profit Sector in Egypt, in: Lester Salmon, (ed.), The Non profit sector in the Developing World, Manchester University Press, (UK: 1998).

37. Lester M. Salmon and Helmut K. Anheier (eds), The Emerging Non Profit sector, Manchester university Press (UK:1996) P.P 23-33.

٣٨. د. أماني قنديل، إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، م.س.ذ.

٣٩. د. أماني قنديل، المسؤولية الاجتماعية دورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٦٥) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، (البحرين: ٢٠١٠) ص ٨٤-٨٦.

٤٠. اعتمدنا عل بيانات رسمية صادرة من الأجهزة الحكومية المعنية، كذلك التقارير السنوية المتتابعة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، خاصة خلال السنوات الخمسة السابقة.

٤١. د. إبراهيم علي الملحم، "بناء شراكات فعالة في المملكة العربية السعودية"، في: التقرير السنوي السادس للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٦).

٤٢. عبد الله جناحي، "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر الاجتماعية في مملكة البحرين"، في التقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، م.س.ذ.، ص ١٠٤-١٤٠.

٤٣. د. فاطمة الكبيسي، مواجهة المخاطر الاجتماعية في قطر، نفس المرجع، ص ٢٦٧-٢٩٠.

٤٤. تعتمد البيانات على ما تعلنه الوزارات المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك التقارير السنوية للشبكة العربية.

45. Gerard بخصوص تصنيف لمجالات الدعوة والدين، راجع: Clarke & Michael Jennings (eds), Development, Civil society and faith-Based organizations, Chippenham and Eastbournae, (Great Britain: 2008) pp 1-17.

46. Encyclopedia Of Social Measurement, op.cit, p.576.

47. Ib.id,569.

٤٨. د. أمانى قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تحليلية ميدانية، سلسلة الدراسات الاجتماعية (رقم ٤٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٨)، ص ٦٣-٦٥.

٤٩. د. أمانى قنديل (محرر وباحث رئيسي)، مؤشرات فاعلية المجتمع المدني العربي. م.س.ذ.، ص ١٥٩.

٣. د. عفاف الحيمي "الأطفال في منظومة المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية"، في د. أماني قنديل (باحث رئيسي ومحرر)، التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية "الأطفال في منظومة المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٧) ص ٤١٧.

٤. د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، اصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي، (البحرين: ٢٠٠٨)، ص ٢٣-٣٠.

٥. د. فؤاد الصلاحي، م.س.ذ.، ص ٤٢٣.

* * *